

I- الحوار الاجتماعي في الخطاب والرسائل الملكية لصاحب الجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

1 - مقتطف من خطاب العرش 3 مارس 1994



واحد خلاله ان يعبر عن رايه بكل حرية وان يقترح تعديلات لم تغفل كلها .
واننا لنشيد هنا بممثلي شعبنا لما انجزوه من عمل ونتمنى مخلصين ان تستمر الروح المتحمسة التي
يدافعون بها عن ارائهم مهما اختلفت وان يستمر جو التعبئة لخدمة المنفعة المشتركة مصلحة الوطن التي
تعلو فوق كل اعتبار.

شعبي العزيز.

لقد تحمل الشعب المغربي لمدة سبع سنوات نتائج تدابير اقتصادية صعبة كان هدفها اعادة جدولة
الديون الخارجية وارساء قواعد جديدة لهيكله مالية ونقدية تجعل من المغرب دولة قادرة على مواجهة
التنافس العالمي .

وانه لتخامرنا فكرة قد تبدو فكرة بسيطة غير انها تحمل في طياتها تحقيق المزيد من العدل والانصاف
ويتعلق الامر بتسخير عائد نسبة النمو - الذي نامل ونرجو من الله ان يتراوح هذه السنة بين 10 و 11
بالمائة - وصرفه لصالح تحسين العيش لدى الفئات الاجتماعية المنتجة اي لفائدة غالبية المواطنين اذ لا
يجوز ان يغفل من كانوا وراء ارتفاع نسبة النمو وقد اعطينا حكومتنا توجيهات مدققة ليستفيد من هذا
العائد خاصة العالم القروي وقطاع الاسكان جاعلين من هذا التوجه قاعدة مطردة حتى تدر مداخيل
نسبة النمو فائدتها كل سنة بصفة مباشرة على القطاعين الاجتماعي والاقتصادي .

وتمشيا مع السنة الحميدة التي اخذنا دائما بها لم نقتأ متشبثين بالحوار مع الفعاليات الاجتماعية
لتحسين مستوى العيش للقوات المنتجة . وفي هذا الصدد اصدرنا امرنا الى حكومتنا باحداث لجنة دائمة
للحوار مع ممثلي عالم الشغل والتشغيل تجتمع مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلها اقتضت الظروف
ذلك لتتدارس في هدوء واتزان المطالب الاجتماعية وتوجد لها الحلول الملائمة وتسهر على متابعة ما يتخذ
في هذا الباب من تدابير وقرارات .

حقا - شعبي العزيز - ان عملنا لم يكتمل وحقا علينا ان نصصح ما قد يكون به من نقص وان نصابر
باستمرار على جعله متلائما ومتطلبات مجتمعا الذي لا يفتأ يتطور تطورا لن يغفل اي مجال .
لقد كسبنا الرهان في ميدان الادارة المحلية بمضاعفة عدد الجماعات رغم ما تطلبه ذلك من تعبئة
وجهد وفي ذلك احكم سياسة وانجع تدبير لبلورة عزمنا على تقريب الادارة من المواطنين وتعبئة القوى
والموارد لصالح البلاد وتوزيع التجهيزات والبنيات التحتية وشد كل اجزاء الوطن وجميع جهات المملكة
الى قطار التنمية والتحديث وتعميم عملية المشاركة وضمن الحريات واستمرارية التشاور.
ولضمان ما يلزم من الانسجام لهذا العمل طلبنا من وزير الدولة في الداخلية والاعلام ان يدعو كل
ولائنا وعاملنا الى ان يتأسوا كل اسبوع لجنة فنية في الولاية او الاقليم تضم ممثلي السلطة الادارية ومندوبي
الوزارات والمؤسسات العمومية الموجودة في دائرة نفوذهم سعيا منا الى تحطيم الحواجز بين المصالح
واعادة الالتحام الى الوحدة الحكومية على المستوى المحلي وتقوية التنسيق .
وفي ميدان التعمير والهندسة واعداد التراب تميزت السنة المنصرمة بتقوية ترسانتنا القانونية وبمتابعة
تغطية التراب الوطني بتصاميم التعمير واعداد التراب .
وفي مجال البيئة كرسنا القمة المنبثقة عن الامم المتحدة المنعقدة بمدينة ريودوجانيرو - والتي انبنا عنا

2- رسالة ملكية سامية للمشاركين في الدورة الجديدة للحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مؤرخة في 17 مارس 1994

رسالة ملكية سامية

إلى المشاركين في الدورة الجديدة للحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين

وجه جلالة الملك الحسن الثاني، يوم 4 شوال 1414 هـ - 17 مارس 1994
رسالة سامية إلى المشاركين في الدورة الجديدة في إطار الحوار
الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين التي
افتتحت بالرباط برئاسة الوزير الأول السيد محمد كريم الصمراني.
وفي ما يلي نص هذه الرسالة التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد
احمد رضا كديرة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
حضرات السادة،

أمتكم الله وركاكم وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
بناء على تعليماتنا ينطلق هذا الاجتماع ورفاء للوعد الذي قطعتة حكومتنا
على نفسها لبدء الحوار المعنى الهادف إلى معالجة المشكلات الاجتماعية.
ويطيب لنا أن نرحب بكم جميعا في هذا اللقاء - وأن نعرب عن تقيبات النجاح
والتوفيق لأعمالكم.

كما نحرص على تأكيد ما سبق أن أعلنناه في خطاب العرش من ضرورة توفيق
لقاءات مشتركة بين الحكومة وممثلي عالم الشغل والتشغيل مرة كل ثلاثة أشهر
على الأقل يقوم خلالها بين الأطراف حوار موضوعي لتدارس المشاكل في هدوء
واتزان وتضافر الجهود لإيجاد حلولها العملية مما يعني أن هذا اللقاء - ليس ظرفيا
ينتهي الحوار بنهايته بل إنه ليشكل الحلقة الأولى في مسلسل لقاءات الحوار التي
يجب أن تمتد في تتابع وانتظام.

ونحن جميعا واعون بأهمية المشاكل المطروحة كما ونوعا وبأن من بينها ما
يتبغي حله في هذا اللقاء ومن بينها ما يتبغي التخطيط لحله تدريجيا في آجال
قريبة أو متوسطة.

كما أننا على يقين من أن الانكباب على حل المشاكل بتزاهة وحسن نية وصدق إرادة سيخلق بين الأطراف المتحاورة جواً سليماً مساعداً على الاهتداء إلى إحدى الحلول الكفيلة بتحقيق المقاصد.

وقبما يخصنا فإن الجميع يعلم غيرتنا على توفير الكرامة لجميع رعايانا انطلاقاً من تقديرنا لمتنضيات المسؤولية التي تتحملها لإسعاد شعبنا وتحسين مستوى عيشه ومن هذا المنطلق فإن إرادتنا كاملة ليعطي هذا الحوار نواتجه ويثمر ثماره.

إن مشكل التشغيب هو المشكل العضال الذي يعاني منه الشمال والجنوب ويتلاقى على الشكوى منه والسعي لحله العالم المصنع والعالم السائر في طريق النمو، وهو مشكل لن يغيب عن حواركم وسيستع للبحث عن حله نقاشكم.

وإننا لنعلق على هذا النقاش أكبر الآمال علماً منا أنه سيثري الجميع حكومة ومثقلين وشغيلين وسيثري توجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الدستورية التي أحدثها دستورنا الجديد والتي ستكتمل لها شروط التأسيس والعمل قريباً.

كما سيمساعد هذا النقاش على وضع خطة محكمة متطورة كفيلة بالنهوض بمجتمعنا وبالتغلب على الأرتجال والمزايدات لضمان نرض العمل في جميع المستويات لجبل اليوم وأجيال الغد.

وفقكم الله للسير على طريق السداد ونهج الهدى والرشاد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3- رسالة ملكية موجهة إلى السيد الوزير الأول بشأن الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مؤرخة في 9 ماي 1994.

رسالة ملكية إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراتي بشأن الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 27 ذي القعدة 1414 - 9
ماي 1994 رسالة إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراتي بشأن
الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية
والاجتماعية.
وفي ما يلي نص هذه الرسالة

خديتكم الأرضى وزيرنا الأول السيد محمد كريم العمراتي
أتمنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد

فإن المحادثات التي تجري حاليا بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات
الاقتصادية والاجتماعية أسهلت اجتماعاتها بالاستماع إلى الخطاب الذي وجهناه
للمجتمعين وحرصنا فيه على الإعراب عن ما يخامرنا من بالغ العناية وكريم
الرعاية لختلف الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي. ولقد كان توجهنا في ذلك
الخطاب واضحا لم يكتف به شمول أو التباس إذ حددنا في آن واحد الأهداف
المنوطة من الحوار ورسنا الوسائل والطرق المؤدية إلى تحقيقها.

ربخصوص الهدف بتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف
المتناورة وحاجاتها وأن يتجنب الدخول في المناهات والإخلال بالتوازن المطلوب
حتى لا يقع المن بالمتافع المكتسبة طيلة السنوات الأخيرة بفضل تضعبات
ومجهودات الجميع.

وطبيعي أن إرضاء المطالب ليس مرقوفا على إرادة الحكومة وحدها لأن واجبها
أن تنصرف في الأمال العمومية دائما في نطاق الحفاظ على المصلحة العليا
للأمة كما أن واجبها أن تهتم بموضوعية وواقعية بالأوضاع الاجتماعية التي تعرض
على نظرها وأن تنسها في ضوء ما تتوفر عليه من إسكانات متاحة ووسائل
لتحسين تلك الأوضاع.

ومن هذا المنطلق فالتوجه على هذا النهج واضح لكل الرضوح بحكم أن المطالبين بالمحقوق هم فصائل شتى ينتظم في سلكها القطاع الصناعي العصري والقطاع التجاري وقطاع الصناعة التقليدية والعالم القروي. ولكل صنف من هذه الفصائل حاجاته ورغباته وهي جميعها حريصة على أن تلبي حاجاتها ومطالبها.

بمقتضى ذلك، نالحكومة مدعوة لتوزيع الرسائل المتبادلة بين مختلف الفصائل. أما ممثلو القطاعات الاجتماعية فعليهم من جهتهم واجب النظر في تحديد أسبقيات المجالات التي ينبغي إرضائها وضبط الحدود التي تنجز في نطاقها المطالب وتلبي الرغبات فلا مجال هنا للديباغوجية والمزايدات وذلك في مصلحة المعنيين أنفسهم.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تبني طريقة عمل مبنية عن وقار بين المتحاورين جميعا ومادام الزمان واضحا ومعروفا من الجميع، فإن تحديد الأسبقيات من حق الجميع كذلك.

وهذا يفضي إلى استبعاد إجملاء الإرادة وفرض الحلول من جانب دون آخر بل بمقتضى أن تسود روح المسؤولية المشتركة في تحديد الاختيارات وترتيبها.

ولتظل العلاقة موصولة الأوامر بين المشاركين في الحوار فإننا نؤكد لك مرة أخرى قراراتنا القاطنة بإنشاء لجنة حوار تجتمع أكثر ما يمكن وتتألف من ممثلي الحكومة وممثلي الفصائل الاجتماعية المعنية.

فاحرص - رعناك الله - على التقيد بهذه التوجيهات والسهر على تنفيذها والتعليقات . سدد الله خطاك والسلام.

27 ذي القعدة 1414 - 9 ماي 1994